

تحليل ونقد

الأستاذ محمد ابراهيم الكتاني ارسال

وكان ابو الطيب اللغوي هو الذي ازال كل ابهام من النطق فقال : وضد الشيء ما نأياه ، وليس كل ما خالف الشيء ضده له .

وذكر في الفصل الثاني أن موقف اللغويين القدماء من هذا النوع من الالفاظ اختلف ، فارتضى جماعة منهم وجودها ، واعترف بها ، وتحدث عما يندرج تحتها من الفاظ ، وعللها احيانا ، وكانت هذه الجماعة اسبق في القلمور من معارضتها اذ كان منها ابو عمرو بن العلاء ، والخليل بن احمد ، ويونس بن حبيب ، وتلاميذهما ، واستمر المتبصرون اليها في القاء الى يومنا هذا .

اما الجماعة الاخرى فاعتبرت على الاصداد وانكرتها ، ونعرف من اثنى اليها من القدماء غير ابن درستويه ولا تصح نسبة ذلك لشلبي ، وكثير اتباعها في المعاصر الحديث ، لكن منهم عبد الفتاح بدوي كاتب مقالة (خidan) في دائرة المعارف الإسلامية (مادة اضداد) وكان منها امثلة المستشرقين الذين كتبوا المقالات والرسائل الصغيرة في رفض الاصداد .

وقد دافع القائلون بها عن وجودها وردوا على ما قاله المعارضون ولعل اهم من قام بهذا العمل احمد ابن فارس ، وابن سيده ، ومحمد بن القاسم الانباري ، فاقام ابن سيده دفاعه على الجدل العقلي ، واعتمد ابن فارس في احد راييه على طبيعة اللغة

كتاب (الاضداد في اللغة) تأليف حسين محمد ، من الجمهورية العربية المتحدة تناول فيه بالدرس العميق الهادئ الرزين المستوجب ظاهرة الاصداد في اللغة العربية من جوانبها المختلفة ، وأولى منابع خاصة لدراسة مواقف المؤلفين من الاصداد قد يبا وحديثا خصوما المثبتين والثائرين لها . ويقع في 129 ص ، وقد جعله في مقدمة وبايين وخاتمة ، فاستعرض في المقدمة نشأة الدراسات اللغوية في اللغة العربية ، مؤكدا ان اللغويين تنبهوا للاصلاد في القرن الثاني فشرمو يلتقطونها ، ويشيرون إليها ويتحدثون عنها .

وكانت الثمرة الطبيعية اول تدوين للاصلاد في اللغة العربية ، وكانت هذه الثمرة الاولى باكوره عده ثمار جمعت الاصداد درستها ، وحول هذا الشمار تدور الصفحات الآتية : متاملين ، متذوقين ، ومقدرين .

وتناول الباب الاول الاختلاف في مفهوم الاصداد وفيه خمسة فصول : تعريف الاصداد ، والاختلاف في وجود الاصداد ، واصل الاصداد ، وشروط الاصداد ، وأنواع الاصداد .

فذكر في فصل تعريف الاصداد ان قطريا ذكر ان من النطق الواحد الذي يعني على معنيين فصاعدا ما يكون متضادا في شيء وضده ، وتابعه ابن الانباري ، وابوهاتم السجستانى .

العربية . وفي الرأي الثاني على الرواية الذين نقلوا لنا الأضداد ، وكان ابن فارس أكثر توثيقا في دفاعه عن الأضداد واقرب الى طبيعة اللغة وما تفرضه من مناهج ويؤسفنا الا نعترف على كتابه الذي فيه في الدفاع عن الأضداد .

واما ابن الباري فقد تناول واحدا من آراء المتكلمين ورد عليه بل لعله اهم رأي لهم .

ولما كانت كتب المعارضين من القديمة، لم تصل اليها كنا مضطرين للاعتماد على حكايات غيرهم منهم .

وقد أجملت دائرة المعارف الإسلامية والدكتور منصور فهمي الأدلة التي اعتمد عليها المستشرقون في انكار الأضداد ...

وفي أصل الأضداد ، ذكر أن اللغويين منذ تنبئوا إلى الأضداد واختلفوا فيها وهم في محاولة دائبة لتعليقها والتكشف عن شانها وكيف وجدت في اللغة ، واشترك في هذه المحاولة من اتفقت هاراً عليهم ومن اختلفت ، ومن امتنعوا بها ومن رفضوها والقدماء والمحدثون والعرب والمستشرقون.

واختلفت الطرق التي سلكها العرب وغير العرب في دراسة هذه الظاهرة اللغوية في كثير من الأحيان ، فقد اوفق بعض المستشرقين في تاريخ البشرية وارجع ظاهرة الأضداد إلى العصور القديمة عندما كان العقل البشري في سياقته فلم يكن يغتنى لما يحتويه من ثنايا ، وتوسط بعضهم في الإقبال فام يرجع إلى التاريخ البشري وانتصر على التاريخ العربي القديم . وإن العرب افتربوا بعض هذه الأضداد من اللغات المجاورة لهم ولما كان معنها الأصلي قد تختلف ابعاداته فقد ادى ذلك إلى التقاد في اللغة .

واقتصرت بعضهم الآخر ونظر في تاريخ الجماعة الواحدة فوجد فيه من التطور ما يؤدي إلى التقاد دون استعارة من الخارج .

ولم يلتفت فريق إلى التاريخ وبحث من الملة فيمن يراه من جماعة وفرد وما يسودهما من ظواهر ذات تأثير في اللغة فذهب إلى أن بعض المعاشر المتضاد يرتبط بعضها البعض وتتداعى في الذهن بتأثيره إلى التقاد .

اما اللغويون العرب فنarrowوا جدهم على الالفاظ العربية ولم يبعدوا عنها لا تاريخا ولا لغة ولا اجتماعا، وحاولوا ان يتبنوا اصولها ونشأتها ومسالكها في اللغة العربية نفسها ، ويؤدي بما الناول الدقيق في العالى التي اوردتها الدارسون للغة العربية نفسها دون حاجة الى الفلسفة او للعنود على نظرية هامة او الابعاد في مجاهل التفكير البشري الى ان اهم ما قالوه من علل واعتبره هو المعنى الاصلى للالفاظ فنحن في حاجة الى اعادة النظر في هذه الالفاظ وفيما ذكره لها اللغويون من معان وفى حاجة الى محاولة استكشاف الطريق الى المعنى الامثل الحق لها ، الذي لا يابه بما حولها من ملابسات ، ولا بما يرتبط من اشواط ، سائر في طرق معتدلة آتا ومحوقة آونة ، فان وصلنا الى ذلك المعنى فعننا الضوء من كل مكان ، واستبان لنا تطور النطق ، وما اكتبه من معان ودلائل ، وما احيط به من ظلال ، جملته مشوّبة بالغموض احيانا ، وعرضة للخطأ احيانا اخرى.

واما بقية العلل فهي ارتياح بعض الطرق التي سلكها النطق ليصل الى درجة التقاد ، مثل اللغات ، والمجاز والحدف للتخفيف وما اليها من امور .

ذلك يؤدي بما الناول الدقيق في الاقوال السالفة الى نتيجة قد يبدو غريبة ولكنها حقيقة واقمة ، اعني انه لم يوجد من اللغويين على قدر ما تستطيع الحكم من خلال ما عندنا من معلومات من يذكر وجود الأضداد في اللغة العربية الفصحى ، فمن رفقوها اصدادا ورفقوها اصنالها ، اريد انهم رفقوها ان تكون وضمت اصلا للمعنىين المتضادين ، ولكن ما خضعت له من تطور بالتوسيع او المجاز او الحدف ادى الى وجود لفظين متعاللين في كل شيء بحيث لا يمكن ان تفرق بينهما ونمد لها لفظين متباينين غير ان معنיהם متضادان ، كذلك ادى انصباب الروايد القبلية دون تبlier بينها في تيار العربية الفصحى الى ما اشبه الظاهرة السابقة فاللفصحي بصورتها الراهنة تحتوي على هذا النوع من الالفاظ (الذي نسميه الأضداد) باعتراف جميع القديماء ، وان اختلفت اصول هذه الأضداد والطرق التي سلكتها الى التيار الحالى .

ويؤدي بما ايضا الى نتيجة اخرى اجمع عليها المتكلمون والمؤيدون هي ثلاثة الأضداد في اللغة العربية الفصحى ...

ولى شروط الاصدادر ذكر انه اذا كان من انكر الاصدادر اطلق قوله فيها ثم اضطر الى التراجع فليلا عنه عندما استقصى النظر في اللغة ، او احتوى قوله على ما يومئه الى تراجع ، فاننا نجد الظاهرة نفسها عند المزبدين لوجود الاصدادر او بعده .

لقد كان في وهم المؤلفين الاولين ان الاصدادر الفاظ ثلاثة في اللغة حاولوا جمعها وابرازها وتحت اثر من هذا الاحساس ومن هذه الغاية جمعوا مع الاصدادر الفاظاً كثيرة مدعوها اصداداً وهي واهنة الصلة بها وكان اكثر المؤلفين وقوها تحت هذا الامر قطرب اول من كتب عن الاصدادر ، فاضطر من جاء بعده الى ادخال ما قاله في كتابه ، كيلا يتهم بأنه قاتله من الاصدادر شيء .

ولكن اهل القرنين الثالث والرابع كانوا قد اخذوا يستحسنون من هذا الامر ، بعد ان رأوا ما رأوا امامهم من قبل كتب الاصدادر ، فأخذوا يعبدون النظر فيها ، وفي اصدادر قطرب خاصة ، وينتقدون منها كثيراً .

وعند تبع هذه النقاد استخلاص المؤلف كثيراً من الشروط يجب ان تتوفر في اللفظ حتى يدخلوه في الاصدادر ، ولكن الامر المؤسف ان هذه الشروط تجعلها واضعواها انفسهم ، ولم يطبقوها على كثير من الالفاظ التي دونوها في كتبهم .

وبالرغم من ذلك تبع المؤلف هذه الشروط لامانتها في توضيح صورة الاصدادر في اذهانهم ، وان لم تتحقق كل التحقق في كتبهم .

واهم مؤلف يكثر منه هذا النوع من الاتوال هو ابو بكر محمد ابن القاسم الانباري ويستطيع ان يقول انه يضع الشروط التالية في اللفظ ليعد من الاصدادر :

- 1 - ان تكون صيغة اللفظ في المعينين المتضادين واحدة ، اي ان يكون المعينيان المتضادان لفظين او اسميين او صفتين ، وكل منهما على صيغة واحدة ، ولا يحتمل بالتضاد فيما شد من ذلك .

- 2 - كذلك اشترط ان يكون للصيغة الواحدة معينيان متضادان لا يمكن ردهما الى معنى واحد .

- 3 - واشترط ابن الانباري ايضاً ان يكون المعينان لصيغتين لا من ابتكار العامة .

4 - واشترط ان يكون المعينان معروفيين استعملهما العرب في حوارهم .. ويبعدوا ان ابا الطيب يتفق مع ابن الانباري في هذا الرأي ايضاً ، وان لم يعلن ذلك صراحة .

5 - واشترط ابو الطيب ان لا يكون المعنى الثاني مجازياً .

6 - واشترط في المعنى ان لا يكون مقلوباً او مزلاً من جهته .

7 - وانفرد ابو الطيب - اللغوي باخراج مجموعة من الالفاظ تتضاد في معانيها ، وتنتمي في صورتها ولكن هذه الصورة التضادالية في ظاهرها مختلفة في حقيقتها اذ تختلف المثل الصرفية التي وصلت بها الى صورتها .

8 - بل ذهب الى ابعد من ذلك واخبر من الاصدادر ما اختلفت صيغة الجرد والمصدر منه من الافعال . ثم استخلص من هذا مفهوم صورة الاصدادر في ذهن قطرب ، او عدم وجود حدود لها ، واندماج في الموضوع والجلاء ، والتجدد على مر الزمان نكبات اللمحات الاولى منها عند ابي حاتم السجستاني ، ثم كان كمال التعدد والبروز عند ابن الانباري وابي الطيب .

ويعتبر الفصل الخامس في (أنواع الاصدادر) اطول نصوص الباب الاول ، الذي يستفرق احدى وثلاثين صفحة . وبالرغم من احساس العلماء بأن الاصدادر ثنتين عدداً ، فإن المؤلف لم يجد بين القيمة من حاول ان يصنفها قاصراً او شاملاً ، وبالرغم من ان المحدثين اضطروا الى الفصل بين انواع منها ليسهل عليهم رفعها او تعليلها فانهم لم يرتقوا بهذا الفصل الى ان يكون تصيفاً .

والرجل الوحيد الذي حاول شيئاً من ذلك هو عبد الفتاح بدوي ، ويبعدوا انه اراد ان يعيش ما نادى النقويin فاعطاها تقسيمين ، اما الاول لصفير ومحكم ، ويقوم على اساس نحو ، فقد جعل الاصدادر اربعة انواع .

وكان التقسيم الثاني واسعاً ينظر الى هذه اسس بحيث تغطي من النظر الذي يريد ان يصل اليها فالاصدادر في هذا التقسيم تقع في عشر طوائف .

ويعد ان ذكرها المؤلف ذكر انه يعني كثيراً بالتقسيمات النظرية وان كان لن يحملها كل الامثل

وأنه س يجعل منه كله في تبيع الانواع المختلفة التي أدخلها مؤلفو الاضداد فعلا في كتبهم اذا اختلف النظر والتطبيق عندهم ، وأنه سيبدا باول مؤلف : قطرب اذا توسع في تصور الاضداد اكثر من غيره ، حتى اضطر من جاء بعده الى نفسه ودفعه كثير منها ، وأنه سيبني كل صنف منها بما وجه اليه من نقد .

قد وصلت الاصناف عنده الى ستة عشر صنفا واساف ابن الانباري اليها خمسة انواع اخرى فصارت واحدا وعشرين نوعا ، قبل مؤلفنا منها نوعا واحدا هو ما سماه بالاضداد الحقيقة وبين في العشرين الباقية كما أنها ليست من الاضداد في شيء .

ووجد ابن الانباري مجموعة من الالغاز تقارب الاضداد ولكنها لا تماثلها كل المائلة ، فميزها عنها بعض التمييز ، وسمها احيانا (اشباه الاضداد) .
وتناول الباب الثاني جمع الاضداد وتدعيمها وفيه اربعة فصول : اسباب هذا الجمع واهدافه .
ويواكير جمع الاضداد ، وكتب في الاضداد وفصل في الاضداد .

وقد لخص الفصل الاول في «آخره» ذكر ان الدافع الذي حمل الغوغاء على تعميم الاضداد لغير من جيل الى آخر ، فقد بدا هاوية في القرن الثاني ، ثم صار تقوى تحمل على ازالة ما قد يتعري بعض الآيات من فحوض في القرن الثالث ، ثم تحول الى رغبة في الدفاع عن العرب ولفهم امام الدعاوى الشعوبية في اوائل القرن الرابع وحب المرفنة الجردة في ذلك القرن ايضا ، وانتهى الى الرقة في منتصف الباحتين من المحسنات النفعية ذخيرة لغوية جديدة في المصور المتأخرة .

وغير المدفأ الذي سفي اليه كل من هؤلاء المؤلفين : في بينما كان اولهم قطرب يسعى الى استقصاء الاضداد من نهر اللغة مباشرة ، استكثر هذا ابو تحائم ووجد الا لسبيل اليه واقتصر على التطلع الى جميع ما امكن ، ثم سعى ابن الانباري الى الجمع بين ما من الكتب المؤلفة قبله ، واصابة بعض الشواهد بالعمل ، وسعى ابو الطيب الى ذلك مع التمجيسي .
انه قد ، ثم كان المدفأ الاختصار والجمع معا .
ويواكير جمع الاضداد ، ذكر ان الخليل الاسم ، كان بعد الاضداد من مجالب الكلام وواسع العربية

مجالين لا مجال واحد ولو تحدوا من تصور واحد ، وفي داخل مجال واحد ، لهذا كثير من الخصومة وبطل كثير من الأدلة ، وربما ضاع الحال .

لقد كان المتكلرون للأضداد يتظرون في مجال ضيق لا يتجاوز آية لمجة قبلية على حدتها ، ولما لم ينطروا على الأضداد في داخل لمجة واحدة انكروا الأضداد برمتها وأبوا أن يسموا بالآباء ما جاء دالاً على معان متضادة في لمجات قبلية مختلفة ، وإن فحستها اللغة العربية بعد .

وقصر المتكلرون تصورهم على اللفاظ في وضها الأول واظنوا أنهم لم يجدوا لفظاً واحداً وضمه العرب حين وضعوه إلا على معينين متضادين ، أما إذا كان الاستعمال أو التبدلات اللغوية أو التغيرات الصرفية قد أدت بذلك إلى أن تزول الفوارق بين بعض اللفاظ ذات المعانى المتضادة فتشدو الآن في صورة واحدة ومتضادة المعنى ، فليس ذلك من الأضداد سبب ما نادى به إلى الدلالة على معينين متضادين يابي المتكلرون أن يسموه ضداً ، مهما كان السبب : لمجات قبلية أو حدفاً ، أو تغيفياً ، أو أبدالاً ، أو اعلالاً ، أو مجازاً ، أو تناولاً وتطيراً ، أو ما شاكل ذلك من أمور ، وإنما الصد عندهم يجب الا يكون هناك سبب في دلالته هذه ، بل وضع أصلاً لها .

اما المؤيدون للأضداد فوسموا نظرتهم ومجالهم : نظروا الى اللغة العربية في شمولها وعمومها لافتت نظرهم وجود هذه الفئة من الأضداد ، ثم لم يعنوا بالبحث من أسبابها ، او - ان شئنا الدقة - لم تهتمم الإسماں فقد مررنا إسماً للظاهرة ، وأعلنوا أكثرهم أن كثيرة من الأضداد ذات من الممجات قبلية ، وكشفوا عن كثير من هذه الطائفة من اللفاظ ، ولا خلاف بينهم وبين المتكلرين غير انهم ارتفعوا تسمية هذه اللفاظ قبلية بالأضداد ، ولم يرتفوا الآخرون .

كل ذلك لم يقصر المؤيدون نظرتهم على اللفاظ عند وضعها الأول ، بل افعلنوا هذا الوضع عامدين الدلاعية له عندهم . وامتنوا النظر في اللفاظ العربية التي يسمونها ، ويتحدثون بها ، ويبدون ما يبدون ، فوجدوا فيها فئة من هذه اللفاظ تقطنها ومنحوها اسم الأضداد ، دون أن يابهوا للإسماں التي أدت إلى ذلك دون أن ينكروا هذه الإسماں ، بل لقد شارك

بعضهم تطرف في الكثف من بضمها
كالتوصي وما شاكله لأن وجود سبب للتضاد لا يتنافى
مندهم مع التسمية .

ولعل الاجابة عن الأسئلة التالية تزيل كل لبس
 أمام المتأمرين :

1 - هل توجد في العربية الفصحى التي نعرفها
اليوم اللفاظ ذات صورة واحدة ومعينين متضادين ؟
امتنع أن أحداً لا يستطيع أن ينكر هذا الوجود .

2 - هل تعدد هذه الالفاظ ظاهرة خاصة يجدر
بها التسجيل بين الظواهر اللغوية ؟ امتنع أن أحداً
لا ينكر هذا أيضاً ، وأضيف إلى ذلك أن هذه الظاهرة
لا تنفرد بها اللغة العربية ، بل توجد في بعض اللغات
السامية كما كشف بعض المستشرقين ، وفي بعض
اللغات الأوروبية كما كشف الاستاذ عبد الفتاح بدوي ،
وأذن تزوج الأضداد ليس منقصة للغة العربية كما
ظن الشعويون قديماً ، وكما يفهم من آقوال بعض
المستشرقين حديثاً ، مما كان واحداً من الدوافع
ـ في اعتقادـي ـ التي حملت عبد الفتاح بدوي على
المقالة في نفس الأضداد .

3 - هل تستحق هذه الظاهرة تسمية خاصة ؟
امتنع أن كل ظاهرة مهما كان شبيهها يجدر بها أن
يتكون لها اسم خاص ، أما المؤيدون فقد سموها
(الأضداد) فإذا كان المتكلرون يجدون لها تسمية
أكثر ملاءمة ، فاعمل بما .

4 - هل الأضداد بالشروع الذي صوره القدماء
 واضح من الدراسة المافية أن تصور الأضداد مختلف
من وقت لآخر ، ومن رجل إلى رجل ، ففارق حيناً
واسع آخر ، لكن تصور الأضداد شيئاً في المجال في
ياديـهـ الأمرـ هـنـدـ المـتـحـدـيـنـ ليـهـاـ دـوـنـ انـ يـحاـوـلـواـ لهاـ
جـمـعـاـ اوـ تـدوـيـناـ ، وـلـكـنـ هـذـاـ التـصـورـ اـسـماـ
فـهـرـيـاـ مـنـ اـوـلـ مـؤـلـفـ فـيـ اـضـدـادـ ، قـطـرـ ، قـطـرـ ، فـشـلـ
شـتـانـ هـرـبـيـاـ مـنـ الـلـفـاظـ ، مـاـ يـدـلـ عـلـىـ انـ قـطـرـ لمـ
يـكـنـ يـحـسـنـ تـصـورـ اـضـدـادـ ، وـلـاـ اـحـسـنـ وـضـعـ المـواـجـزـ
الـفـاسـلـةـ بـيـنـهاـ وـبـيـنـ فـيـرـهاـ ، وـاـنـسـطـرـ اـكـثـرـ مـنـ جـاءـ
بعد قـطـرـ إلىـ تـضـيـقـ المـجـالـ الـدـيـ وـسـعـهـ وـنـفـيـ كـثـيرـ
مـنـ الـفـنـاثـ وـالـلـفـاظـ الـتـيـ اـدـخـلـهاـ فـيـ كـتـابـهـ ، فـاـخـلـهـ
تصـورـ اـضـدـادـ فـيـ الـوـضـوحـ وـحـدـودـهاـ فـيـ الـبـرـوـزـ ،
ثـمـ اـسـعـ الـمـجـالـ مـرـةـ أـخـرىـ هـنـدـ اـبـنـ الـأـنـبـارـيـ خـاصـةـ لـاـ
اـدـخـلـ مـنـ اـنـوـاعـ جـدـيـدـةـ مـنـ اـضـدـادـ ، وـاـذـنـ فـالـمـجـالـ

هذه الالفاظ التي لم يحسن بعض اللغويين التنبه الى معناها الحق ونسبوا اليها معانٍ بدت متفاً ، فالصريح الوقت المنقطع اعني الوقت المنقطع من وقت آخر ، كالليل يقطع من النهار والنهر يقطع من الليل ، وليس الصريح الليل خاصة ولا النهار خاصة وامثال ذلك كثيرة ، تغطن اليها بعض القدماء انفسهم ...

واذن فما وجدنا من الالفاظ معانٍ تؤول الى معنى واحد لا تضاد فيه يجب ان نخرجه من الاصدأ ، وما دل من الالفاظ على معنى واحد : سواء كان معنى خارجيا او ذهنيا يجب ان نخرجه من الاصدأ ، وما دل من الالفاظ على معنى واحد : سواء كان معنى خارجيا او ذهنيا يجب ان نخرجه من الاصدأ .
وانما يجب ان يكون الفد لفظا واحدا ، ذا صورة واحدة ، ومعنيين متضادين حقا لم يكن الجمع بينهما ، تلك هي الصورة الصحيحة للاصدأ ، وذلك هو السبيل التويم الى تطبيقها .

ويشجى من هذا المعرض القيمة العلمية لهذا الكتاب وما بدل فيه مؤلفه من الوقت والجهد وما تعلق به من الصبر والتثبيت والثاني ، وما تعرّاه من دقة التعبير والتجرد .

كان متغيرا من القديماء ، وما افلن الا انه كذلك عند المحدثين وان كان اشيق منهم منه هذه القديماء .

5 - هل تعد كل الانواع التي الفق عليها القدماء من الاصدأ ؟

اعتقد ان أحدا لا يجادل في ان ذلك مستحب ، وأن بعض ما هذه القدماء من الاصدأ لا يستحق هذه التسمية ، وضرب لذلك امثلة :

ا - ما اختلف في تفسيره من الآيات والاشعار والاقوال .

ب - النساج وعبارات التفاؤل والتطيير والاستهزاء

ج - ما وضع في الالفاظ تمسكا أو تكيرا ، مثل الالفاظ التي تختلف معانٍها دون ان تضاد ، والالفاظ التي تضاد معانٍها بسبب ما يتعلق بها من أدوات كرفيب عن والى

6 - ما السبيل الى معرفة اللفظ الجدير باسم الفد ؟

اعتقد ان السبيل الوحيد الى ذلك هو المعنى الذي يدل عليه اللفظ ، وهنا احتذر باقول المنس الذي يدل عليه اللفظ ، واعني بهذا الاحتراز امثال